

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٤

بشأن الموافقة على الخطابات المتبادلة بين حكومتى جمهورية ألمانيا
الاتحادية وجمهورية مصر العربية بشأن إنشاء صندوق للدراسة
والخبرة والموقعة في القاهرة بتاريخ ١٢/٢/١٩٨٣

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ؛

قوة

(مادة وحيدة)

ووفق على الخطابات المتبادلة بين حكومتى جمهورية ألمانيا الاتحادية وجمهورية
مصر العربية بشأن إنشاء صندوق للدراسة والخبرة والموقعة في القاهرة بتاريخ ١٢/٢/١٩٨٣
وذلك مع التحفظ بشرط التصديق ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٨ جمادى الأولى سنة ١٤٠٤ (٢٠ فبراير سنة ١٩٨٤)

حسنى مبارك

القاهرة فى ١٢/٢/١٩٨٣

صاحب السعادة

لى عظيم الشرف باستلام كتابكم المؤرخ فى ٢٣/٣/١٩٨٢ والذى نصه ما يلى :

”أود أن أشير إلى المفاوضات الحكومية التى عقدت بالقاهرة فى الفترة من ٢٤ - ٢٩ أكتوبر ١٩٧٨ وإلى ترتيبات ٢٨ أكتوبر ١٩٧٥ بشأن صندوق الدراسات والخبرة وأن أقترح - نيابة عن حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية وتطبيقا لاتفاقية ٢٧ يونيو ١٩٧٣ بين حكومتينا بشأن التعاون الفنى - عقد الترتيبات التالية :

١ - (١) سوف يستمر التعاون بين حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية وحكومة جمهورية مصر العربية لإنشاء صندوق الدراسات والخبرة .

(٢) سوف يستخدم هذا الصندوق بصفة أساسية لإعداد البيانات النهائية للمشروعات الجديدة الخاصة بالتعاون الفنى بين مصر وألمانيا ومن خلال هذه الأنشطة أو فى حالة الاحتياج الضرورى والعاجل فإنه يمكن إرسال خبراء للعاهد المصرية لتقديم الاستشارة الفنية فى مسائل محددة وسوف يمكن أيضا تمويل دراسات لاتصل مباشرة بمشروعات التعاون الشائى وذلك بشرط أن تعتبر حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية ذلك مناسبا لتخطيط التنمية وسوف تقدم حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية المساهمات التالية :

١ - فهى سوف :

(١) تمويل الدراسات .

(ب) تمد بالمعدات الفنية والمساعدات المطلوبة للدراسات المشار إليها فى الفقرة (أ) أعلاه .

(ج) تمد بالخبراء لتقديم النصيحة فى مسائل فنية محددة وذلك لفترات لاتزيد - كقاعدة - عن ثلاثة شهور .

(د) تدفع تكاليف :

— الإقامة للخبراء طالما أن مثل هذه التكاليف لا يتحملها الخبراء أنفسهم.

— التنقلات الرسمية للخبراء داخل وخارج جمهورية مصر العربية .

٢ — سوف تتيح مبلغ إجمالي قدره ٢,٣٠٠,٠٠٠ (مليونين وثلاثمائة ألف) مارك المانى للنشاطات المشار إليها فى الفقرة (١) أعلاه .

٣ — المواد التى سيتم الامداد بها نيابة عن حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية وذلك فى إطار المبلغ الذى سيكون ملكا لجمهورية مصر العربية بمجرد وصوله لديها وسيكون هذا المبلغ تحت التصرف غير المقيد للشروعات المعاونة وللخبراء حتى يمكنهم إنجاز مهامهم .

٣ — سوف تقدم حكومة جمهورية مصر العربية المساهمات التالية :

فهى سوف :

(أ) تقدم للخبراء الذين سوف يتم استقدامهم وفقا للمادة (٢) أعلاه أى مساعدة يمكن أن يتطلبوها لانجاز المهام المنوطة بهم وتوفر لهم كافة اللوائق والسجلات الضرورية .

(ب) إعفاء المعدات الموردة وفقا للمادة ٢ — (أ) (ب) أعلاه من رسوم الموانى، رسوم الاستيراد والتصدير والرسوم العامة الأخرى وضمان إخلاصها من الجمارك بدون تأخير .

٤ — (١) سوف ترسل حكومة جمهورية مصر العربية لوزارة التعاون الاقتصادى الفيدرالية طلبات وزارة الاقتصاد والتعاون الاقتصادى لاعداد الدراسات المشار إليها فى المادة ١ (٢) أعلاه بشأن الإمداد بخبراء لأجل قصير وذلك عن طريق سفارة جمهورية ألمانيا الاتحادية بالقاهرة وسوف تتضمن هذه الطلبات المعاومات المتعلقة بالأهداف وأيضا شرح تفصيلى لشروط التعاقد للدراسات وتعيين خبراء لأجل قصير .

(٢) وفى إطار هذه الترتيبات فإن حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية يمكنها أيضا أن تحول المقترحات الخاصة بها إلى حكومة جمهورية مصر العربية .

٣ — سوف توافق حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية على الدراسات الممولة وتعيين الخبراء بالأجل القصير .

٤ - سوف ترسل الدراسات عند انتهائها لحكومة جمهورية مصر العربية عن طريق سفارة حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية في القاهرة .

٥ - (١) سوف تطلب حكومة ألمانيا الاتحادية من هيئة التعاون الفني الألمانية دفع قيمة انجازها لمساهماتها .

(٢) سوف تطلب حكومة جمهورية مصر العربية من وزارة الاقتصاد والتعاون الاقتصادي بدفع قيمة التنسيق للمشروع ، كما أن وزارة الاقتصاد والتعاون الاقتصادي سوف تحدد - في كل حالة - الجهة المعنية بتنفيذ المشروع .

(٣) وفقا للجزء ٢٦١ أعلاه فإن الجهات المنفذة يمكنها أن تتفق معا على تفاصيل تنفيذ المشروع وذلك في شكل خطة عمل أو شكل آخر مناسب مطابقة ذلك بصفة ضرورية تمشيا مع تقدم المشروع .

٦ - وفي كل الحالات فإن شروط اتفاقية ٢٧ يونيو ١٩٧٣ المذكورة أعلاه - باستثناء المادة ٤ - ج وبتضمنين شرط برلين (مادة ٩) - سوف تطبق على الاتفاقية الحالية .

وإذا كانت حكومة جمهورية مصر العربية توافق على المقترحات المتضمنة بالأجزاء من ١-٦ أعلاه فإن هذه المذكرة وردكم عليها المعبر عن موافقة حكومتكم يمثل اتفاقية بين حكومتينا تدخل حيز التنفيذ في تاريخ إخطاركم بالرد .

وردا على ذلك فلي عظيم الشرف بالافكم أن المقترحات السابقة تعتبر مقبولة من حكومة جمهورية مصر العربية وأن إخطاركم وهذا الرد سوف يمثل اتفاقية دولتيانا تدخل حيز التنفيذ اعتبارا من اليوم .

وتفضلوا يا صاحب السعادة بقبول أسمى آيات اعتبارى .

كمال حسن على

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

إلى صاحب السعادة كورت مولر

سفير جمهورية ألمانيا الاتحادية

للقاهرة

وزارة الخارجية

قرار

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٤ الصادر بتاريخ ١٩٨٤/٢/٢٠ بشأن الموافقة على الخطابات المتبادلة الموقعة بتاريخ ١٩٨٣/٢/١٢ بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية ألمانيا الاتحادية لإنشاء صندوق للدراسة والخبرة ؛

وعلى موافقة مجلس الشعب بتاريخ ١٩٨٤/٣/١٩ ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٨٤/٣/٢٢ ؛

قرو :

(مادة وحيدة)

ينشر في الجريدة الرسمية الخطابات المتبادلة بتاريخ ١٩٨٣/٢/١٢ بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية ألمانيا الاتحادية لإنشاء صندوق للدراسة والخبرة ويعمل بها اعتباراً من ١٩٨٣/٢/١٢ ؛

كمال حسن على